



مستجدات خطط وإجراءات الاتحاد الأوروبي بشأن ”أسعار الطاقة وأمن الإمدادات في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية“



مراجعة

عبد الفتاح دندي

مدير الإدارة الاقتصادية
والمشرف على إدارة الإعلام والمكتبة

إعداد

ماجد عامر

باحث اقتصادي أول

أكتوبر 2022

مستجدات خطط وإجراءات الاتحاد الأوروبي

بشأن "أسعار الطاقة وأمن الإمدادات في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية"

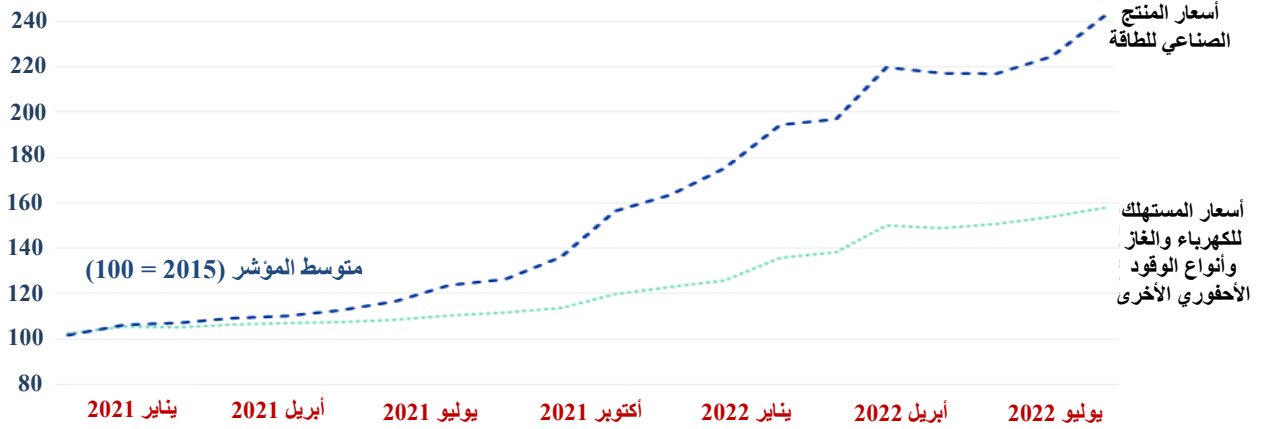
تقديم

شهدت أسعار الطاقة ارتفاعاً ملحوظاً في دول الاتحاد الأوروبي وجميع أنحاء العالم منذ النصف الثاني من عام 2021. وفي حين كان هذا الارتفاع متوقعاً في سياق الانتعاش الاقتصادي عقب جائحة COVID-19 وتخفيف القيود على حركة التنقل، فقد ارتفعت أسعار الطاقة بشكل أكبر مما كان متوقعاً بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية.

ساهمت عدة عوامل في ارتفاع أسعار الطاقة منذ عام 2021 وهي على النحو التالي: أولاً، الارتفاع القياسي في أسعار الغاز بالأسواق العالمية بأكثر من 170% في عام 2021، وفي دول الاتحاد الأوروبي بأكثر من 150% بين يوليو 2021 ويوليو 2022، على خلفية التعافي المتزامن للاقتصادات من تداعيات جائحة فيروس كورونا في عام 2021 وما يرتبط به من ارتفاع في الطلب، والأزمة الروسية الأوكرانية التي بدأت في نهاية فبراير 2022 وما يرتبط بها من نقص في الإمدادات. ثانياً، الظروف المناخية القاسية، بما في ذلك موجات الطقس الحارة خلال فصل الصيف في جميع أنحاء أوروبا، والتي تسببت في ارتفاع الطلب على الطاقة من ناحية، وانخفاض إمدادات الطاقة بسبب الجفاف وما يترتب على ذلك من انخفاض في إمدادات الطاقة الكهرومائية من ناحية أخرى. ثالثاً، ارتفاع الطلب على الغاز الطبيعي المسال، وما ترتب على ذلك من ارتفاع في أسعاره. رابعاً، زيادة استهلاك الغاز في آسيا على خلفية الانتعاش الاقتصادي. خامساً، النقص الأخير في توليد الكهرباء من الطاقة النووية والطاقة الكهرومائية، ويرتبط ذلك جزئياً بالتغيرات المناخية.

وخلال عام 2022، قامت روسيا بوقف إمدادات الغاز إلى عدد من دول الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي زاد من حالة عدم اليقين بشأن إمدادات الطاقة، كما أدى إلى ارتفاع أسعار الغاز إلى مستوى غير مسبوق، ومن ثم ارتفعت أسعار الكهرباء بشكل حاد بلغت نسبته 35% على أساس سنوي في شهر أغسطس 2022، وشهد سوق الطاقة في الاتحاد الأوروبي اضطراباً ملحوظاً. ويوضح الشكل (1) مؤشر أسعار المنتج والمستهلك للطاقة في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة من يناير 2021 إلى يوليو 2022.

الشكل (1)
مؤشر أسعار المنتج والمستهلك للطاقة في دول الاتحاد الأوروبي
خلال الفترة (يناير 2021 – يوليو 2022)



المصدر: Eurostat.

من جانب آخر، اتفق وزراء مالية مجموعة الدول السبع الكبرى G7 – (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة) في الثاني من شهر سبتمبر 2022 على فرض سقف على أسعار النفط الروسي في إطار العقوبات المرتبطة بالأزمة الروسية الأوكرانية، دون زيادة معدل التضخم العالمي المرتفع حالياً. يشمل هذا الاتفاق، حظر تقديم "الخدمات التي تتيح النقل البحري للنفط والمنتجات البترولية الروسية على مستوى العالم" فوق الحد الأقصى للسعر الذي سيتم تحديده لاحقاً بناء على مجموعة من المدخلات الفنية¹، وقد يؤدي ذلك إلى منع غطاء التأمين أو تمويل شحنات النفط. هذا ومن المنتظر أن يدخل الاتفاق حيز التنفيذ إلى جانب مجموعة من العقوبات الأخرى التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على روسيا ومن ضمنها، فرض حظر على واردات النفط الروسي المنقولة بحراً ابتداءً من الخامس من شهر ديسمبر 2022. ومن جانبها، أكدت روسيا على أنها لن تقوم بتوريد النفط والمنتجات البترولية للشركات أو الدول التي قد تطبق قيود سعرية على صادراتها من الطاقة، مما يزيد من مخاطر نقص الإمدادات.

¹ تشير التوقعات إلى أن النطاق السعري المحدد للنفط الروسي قد يتراوح ما بين 40 إلى 60 دولار للبرميل، حيث إن الحد الأعلى من هذا النطاق يتوافق مع الأسعار التاريخية للنفط الروسي، في حين أن الحد الأدنى يقترب من التكلفة الهامشية لإنتاج النفط الروسي.

على وقع المعطيات المشار إليها أعلاه، ومع توقع استمرار ارتفاع أسعار الطاقة في الاتحاد الأوروبي خلال الأشهر المقبلة، وتعذر استبدال إمدادات الغاز الروسي بإمدادات من مصادر أخرى بشكل سريع، قام الاتحاد الأوروبي مؤخراً بوضع مجموعة جديدة من الخطط والإجراءات تهدف لضمان تحقيق أمن إمدادات الطاقة والحد من الارتفاع في أسعارها، وهي كالتالي:

أولاً: خطة الاتحاد الأوروبي لخفض الطلب طوعياً على الغاز الطبيعي

اقترحت المفوضية الأوروبية في 20 يوليو 2022 خطة لخفض الطلب طوعياً على الغاز، وقد دخلت الخطة حيز التنفيذ في 9 أغسطس 2022، وتقضي بخفض استهلاك الغاز في أوروبا بنسبة 15% خلال الفترة من 1 أغسطس 2022 وحتى 31 مارس 2023، بناء على معدل الكمية التي تم استهلاكها على مدى الأعوام الخمسة الماضية، مع تسريع العمل على تنويع مصادر الإمدادات، بما في ذلك عمليات الشراء المشتركة لتعزيز إمكانية الاتحاد الأوروبي في الحصول على شحنات بديلة للغاز. يأتي ذلك على خلفية الحاجة إلى تحقيق وفرة في إمدادات الغاز لفصل الشتاء القادم، استعداداً لانقطاع محتمل لإمدادات الغاز من روسيا إلى دول الاتحاد الأوروبي، وانعكاسه السلبي على أمن الطاقة. هذا وتستند الخطة الأوروبية لخفض الطلب طوعياً على الغاز على ثلاث ركائز رئيسية للعمل، وهي:

1. التحول من استخدام الغاز إلى الوقود البديل للحد من تأثر قطاعات الصناعة والطاقة والتدفئة



يفضل أن يكون هذا التحول نحو مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة، واستخدام الطاقة النووية حيثما كان ذلك ممكناً، أما استخدام الفحم وأنواع الوقود الثقيل الأخرى فيكون عند الضرورة القصوى وبشكل مؤقت. كما يجب النظر في الاستثناءات لكل حالة على حدة وعلى أساس مؤقت لبعض اللوائح البيئية.

2. تحفيز خفض الاستهلاك

دعم أنظمة المناقصات لتحفيز الشركات الكبيرة وتعويضها عن خفض استهلاك الغاز، وإمكانية وضع خطط مساعدات من قبل الدول لدعم التكاليف، وإبرام عقود تسمح باستهلاك أقل للغاز عند الحاجة، ومقايضة العقود بين المستهلكين الصناعيين بهدف السماح بتنفيذ الإنتاج في المناطق الأقل تضرراً في حالة النقص الكبير في الإمدادات.



3. خفض التدفئة والتبريد



تنفيذ حملات توعية عامة وطنية لتوفير الطاقة في جميع دول الاتحاد الأوروبي، وإجراء تخفيض إلزامي للطاقة في المباني العامة (تشمل المراكز التجارية)، والالتزام بمستوى أقل لدرجات حرارة التدفئة والتبريد باستخدام الغاز خلال أوقات محددة في القطاع المنزلي.

هذا وقدمت المفوضية الأوروبية إرشادات ومعايير لتحديد الأولويات للدول، لمساعدتها على تقليل الطلب على الغاز بطريقة منظمة، تركز بشكل خاص على المستخدمين الصناعيين.

وبشكل عام، تهدف الخطة إلى خفض طلب الاتحاد الأوروبي على الغاز بواقع 45 مليار متر مكعب (ألمانيا وحدها ستخفض استهلاكها بواقع 10 مليار متر مكعب)، مع استثناء الدول غير المرتبطة بشبكات الغاز الأوروبية لأنها لن تكون قادرة على تحرير كميات كبيرة من الغاز لصالح الدول الأعضاء الأخرى، كما سيتم استثناء الدول التي لا تتزامن شبكاتها الكهربائية مع النظام الكهربائي الأوروبي وتعتمد بشكل أكبر على الغاز لإنتاج الكهرباء، وذلك لتجنب مخاطر حدوث أزمة في إمدادات الكهرباء.

كما تتضمن الخطة آلية طارئة لتفعيل إنذار على مستوى الاتحاد الأوروبي في حالة حدوث نقص واسع النطاق في إمدادات الغاز، أو حدوث طلب مرتفع بشكل استثنائي، أو إذا تقدمت خمس دول أو أكثر من الدول التي أعلنت إنذار وطني بطلب إلى المفوضية الأوروبية. وستسمح هذه الآلية الطارئة بجعل أهداف خفض استخدام الغاز إلزامية.

وتسري خطة الاتحاد الأوروبي لخفض الطلب طوعياً على الغاز بشكل مبدئي لمدة عام واحد، على أن يتم مراجعتها للنظر في تمديدها في ضوء الوضع العام لإمدادات الغاز في الاتحاد الأوروبي، بحلول شهر مايو 2023.

تجدر الإشارة إلى أن بيانات الاتحاد الأوروبي الصادرة في 27 سبتمبر 2022 تشير إلى قيام غالبية الدول بملء ما يقرب من 90% من سعتها التخزينية للغاز. والجدير بالذكر، تُعد كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا من الدول التي تمتلك ساعات تخزين كبيرة، في حين سُجلت أدنى مستويات للتخزين في لاتفيا وبلغاريا والمجر. ولا تمتلك كل من قبرص وإستونيا وفنلندا واليونان وأيرلندا وليتوانيا

ولوكسمبورج ومالطا وسلوفينيا مرافق لتخزين الغاز، وسوف تحتاج هذه الدول إلى إجراء ترتيبات تضامن مع الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي من أجل تأمين احتياطياتهم من الغاز.

ثانياً: اتفاق المفوضية الأوروبية على إجراءات طارئة لخفض أسعار الطاقة

توصلت المفوضية الأوروبية في 30 سبتمبر 2022 إلى اتفاق بشأن التدخل الطارئ لمعالجة أسعار الطاقة المرتفعة، يشمل تدابير لخفض الطلب على الكهرباء، مما سيساعد على خفض تكاليف الكهرباء للمستهلكين النهائيين. وبموجب هذا الاتفاق، ستعمل دول الاتحاد الأوروبي على تسوية منحنى الطلب على الكهرباء خلال ساعات الذروة، مما سيكون له تأثير إيجابي مباشر على الأسعار. كما ستقوم دول الاتحاد الأوروبي بتوزيع الأرباح الفائضة من قطاع الطاقة للمستهلكين الذين يكافحون لدفع فواتير الطاقة. وفي هذا السياق، تم الاتفاق على النقاط الرئيسية التالية:

1. خفض استهلاك الكهرباء

إجراء خفض طوعي بنسبة 10% من استهلاك الكهرباء وخفض إلزامي بنسبة 5% من استهلاك الكهرباء في ساعات الذروة خلال الفترة ما بين 1 ديسمبر 2022 و 31 مارس 2023، وسيكون لدول الاتحاد الأوروبي الحرية في اختيار التدابير المناسبة لخفض الاستهلاك لكلا الهدفين.

2. وضع حد أقصى لعائدات منتجي الكهرباء

تحديد سقف مؤقت لعائدات منتجي الكهرباء، بما في ذلك الذين يستخدمون تقنيات inframarginal منخفضة التكاليف (مثل مصادر الطاقة المتجددة والنووية)، عند مستوى يبلغ 180 يورو/ميجاوات ساعة، حيث حقق هؤلاء المنتجين مكاسب مالية كبيرة بشكل غير متوقع خلال الأشهر الماضية، دون زيادة تكاليفهم التشغيلية. هذا ومن المتوقع أن يحافظ هذا المستوى السعري على ربحية المنتجين وتجنب إعاقة الاستثمارات في قطاع الطاقات المتجددة.

3. فرض مساهمة تضامنية مؤقتة على قطاع الوقود الأحفوري

فرض مساهمة تضامنية إلزامية مؤقتة على أرباح الشركات العاملة في قطاعات النفط والغاز الطبيعي والفحم والتكرير حتى 30 يونيو 2023، وسيتم احتساب هذه المساهمة على الأرباح الخاضعة للضريبة، على النحو المحدد بموجب القواعد الضريبية الوطنية في السنة المالية التي تبدأ في 2022 و/أو في 2023، والتي تزيد عن نسبة 20% من متوسط الأرباح السنوية الخاضعة للضريبة منذ

عام 2018. ومن المقرر أن تستخدم الدول عائدات المساهمة التضامنية لتوفير الدعم المالي للأسر والشركات، وللتخفيف من آثار ارتفاع أسعار الكهرباء بالتجزئة.

4. وضع تدابير لبيع الكهرباء بالتجزئة للشركات الصغيرة والمتوسطة

إمكانية تحديد سعر مؤقت لتزويد الشركات الصغيرة والمتوسطة بالكهرباء بهدف دعمها في مواجهة ارتفاع أسعار الطاقة، وكذلك يمكن بشكل استثنائي ومؤقت تحديد سعر أقل من التكلفة لتوريد الكهرباء إلى تلك الشركات.

من خلال استعراض مستجدات خطط وإجراءات الاتحاد الأوروبي بشأن أسعار الطاقة وأمن الإمدادات في ظل الأزمة الروسية الأوكرانية، يتضح جلياً حجم المعاناة والتحديات التي تواجهها دول الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بأمن الطاقة، لا سيما مع اقتراب فصل الشتاء. حيث أثبتت ردة فعل الدول المستهلكة للغاز في أوروبا على نقص الإمدادات والارتفاع الكبير في أسعار الغاز، مدى اعتمادهم على الغاز الطبيعي بشكل رئيسي كمصدر نظيف لتوليد الطاقة ولأغراض التدفئة.